وحدة الاستشارة والتشريع تبحث عنك!

يقف المستشار القضائي للحكومة على رأس الجهاز القضائي للسلطة التنفيذية والخدمات القانونية العامة، ويعمل الى جانبه سبعة نواب يترأسون بدورهم اقساما" فرعيه للاستشارة القانونية والتشريع. تضم الوحدة حوالي 160 محامياً، 30 موظفًا إداريًا، 30 متدربًا وحوالي 30 طالبًا جامعيا". تقوم الوحدة بتقديم المشورة القانونية للحكومة وهيئاتها، وبمتابعة اجراءات التشريع في الحكومة والبرلمان وكذلك تقوم بمتابعة اقتراحات القوانين الحكومية واقتراحات القوانين الشخصية التي يتم تقديمها من قبل أعضاء الكنيست. تعمل الوحدة على مساعدة الحكومة في تطبيق سياستها مع ضمان الحفاظ على المبادئ الدستورية للقانون الاسرائيلي وعلى رأسها مبدأ سيادة القانون

قسم الإدارة والمهام الخاصة، بأدارة المحامي راز نيزري

يتمثل الدور الرئيسي للقسم في مساعدة المستشار القضائي في معالجة القضايا المعقدة والحساسة ; كما انه يعنى في الجوانب القانونية والإدارية للأقسام، بما في ذلك بناء برامج العمل المختلفة وخطط العمل السنوية.

قسم الاستشارة العامة والقانون الإداري، بأدارة المحامية دينا زلبير

يتخصص هذا القسم في القوانين الإدارية، كما انه يقوم بإصدار توجيهات وارشادات للهيئات للحكومية المختلفة، يتابع القسم شؤون الهجرة والسكان، مواضيع متعلقة بضمان النزاهة في الخدمات العامة، السلطات المحلية، القضايا الأمنية والأجهزة الأمنية وقوانين المناقصات واحكامها. بالإضافة الى ذلك، فإن القسم مسؤول ايضاً عن المواضيع الثقافية والتراثية بالإضافة الى قضايا مكافحة تهميش المرأة والمساعدات المالية.

قسم القانون المدني، بأدارة المحامي أيريز كامينتس

يتعامل قسم القانون المدني مع المجالات المركزية في القانون المدني مثل قوانين الأملاك والملكية الفكرية. كما انه مسؤول عن مجالات: البنوك، التأمين، حماية المستهلك، العقود الموحدة، الدعاوي التمثيلية، قوانين الإرث والتقادم، ويعنى أيضا" بمواضيع تجارية متعددة. يتابع القسم أيضاً قضايا الحكم المحلي، قوانين التخطيط والبناء وشؤون الأديان. كما انه يتخصص بمتابعة تكنولوجيا المعلومات، شؤون حقوق المنتجين والمنفذين، العلامات التجارية، العينات وبراءات الاختراع.

قسم القوانين المالية والاقتصاديه، بادارة المحامي مئير ليفين

يتخصص هذا القسم في مواضيع القانون التجاري، قوانين الشركات والجمعيات، قضايا الضرائب والاحتكار. يرافق القسم مراحل بلورة الخطط الحكومية المتعلقة في الاقتصاد، بما في ذلك موضوع الميزانيات والموازنة العامة، كما يتابع الاصلاحات البنيوية واجراءات الخصخصة، قوانين المنافسة التجارية، تنسيق نشاطات الهيئات اقتصادية المختلفة ومراقبتها; ومواضيع متعددة اخرى.

قسم القانون العام والقانون الدستوري، بأدارة المحامي راز نيزري

يختص القسم في القانون الدستوري وقوانين حقوق الانسان، الحقوق الاجتماعية، التربوية والفردية، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، القضايا المتعلقة في الانتخابات، الأحزاب وقوانين الطوارئ; حماية الخصوصية، محاكم الأسرة والوصاية والمحاكم الدينية، قوانين الصحة، قوانين العمل والتوظيف، قوانين التعليم وغيرها.

قسم القانون الجنائي، بأدارة المحامية عميت ميراري

القسم مسؤول عن بلورة السياسة التشريعية في المجالات الجنائية الواسعة: قانون العقوبات، صلاحيات التحقيق والتفتيش - قواعد المسؤولية الجنائية، أساليب فرض العقوبات والإفراج من الأسر؛ الاجراءات الجنائية وقوانين الأدلة والاثباتات، بما في ذلك حقوق ضحايا المخالفة الجنائي; ملائمة طرق التحقيق للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والقاصرين؛ الاتجار بالبشر والاعضاء، المخالفات الجنائية الجنسية، المخدرات، منع تبييض الأموال، الجريمة المنظمة، مخالفات الارهاب والعنف في العائلة ومواضيع متعددة اخرى.

قسم القانون الدولي، بأدارة المحامي روعي شايندورف

قسم القانون الدولي مسؤول عن توفير الاستشارة القانونية للحكومة بقضايا تتعلق في القانون الدولي بما في ذلك قوانين الصراعات والحروب، قوانين الشبكات المحوسبة وشبكات الاتصال والمعلومات وأنظمة التحكّم عن بعد (سايبر)، حقوق الانسان الدولية، القانون الدولي الاقتصادي والقانون الدولي الجنائي. يتابع القسم الإجراءات المختلفة في المحاكم الدولية، الإجراءات المتعلقة بدول أخرى وشؤون التحكيم الدولي. يمثل محامو القسم دولة إسرائيل في المحافل الدولية وفي المفاوضات التي تسبق التوقيع على المعاهدات والوثائق الدولية.

المتدربون في وحدة الاستشارة والتشريع هم جزء لا يتجزأ من طاقم العمل ومن منظومة العمل القانوني متعدد الاوجه